الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
17 November 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالنيابة: السيد ساها

المحتويات

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-54312 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (A/60/176 و Corr.1 و A/60/386)

١ - **السيدة بولارد** (مديرة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): عرضت تقرير الأمين العام عن الميزانية المنقحة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (A/60/176 و Corr.1). وقالت إنه ينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقرير الأمين العام عن ميزانية البعثة (A/59/745) المؤرخ ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٥ والذي أورد ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وتقرير النفقات للفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه من العام نفسه.

٢ - وأضافت أن مؤشرات الإنجاز والنواتج المتوخاة، الإضافية أو المنقحة، لفترة الميزانية هذه ترد في العناصر من ١ إلى ٥ من الفرع ١ من التقرير. وبلغت الميزانية المنقحة المقترحة ٥١٨,٨ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤٨,٨ مليون دولار إضافة إلى مبلغ ٤٧٠ مليون دولار رصدته الجمعية العامة للفترة المالية الحالية بموجب قرارها ١٧/٥٩باء المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتتصل الاحتياجات الإضافية من الموارد في المقام الأول بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، والاحتياجات الإضافية الناتجة عن النشر التدريجي لقوات إضافية قوامها ٧٥٠ من أفراد المشاة و٥٠ من ضباط الأركان و١٥٠ من أفراد الشرطة المدنية ووحدة شرطة مُشكَّلة واحدة إضافية تضم ١٢٥ فردا من أفراد الشرطة. وعُدلت التكاليف التقديرية باستخدام معامل التأخر في النشر بنسبة قدرها ٢ في المائة فيما يتعلق بالوحدات العسكرية، و٥ في المائة فيما يتعلق بالشرطة المدنية.

٣ - واسترسلت قائلة إن احتياجات إضافية اقتُرحت في إطار بند المرافق والهياكل الأساسية نظرا للحاجة إلى إنشاء ١٢ موقعا جديدا للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الإضافيين، ولتجهيز ٥٠ موقعا جديدا يتقاسمها أفراد الشرطة المدنية الإضافيين ونظراؤهم من الشرطة الوطنية الهايتية.

٤ - وقالت إن ازدياد الاحتياجات في إطار بند النقل البري يُعزى إلى الحاجة إلى شراء وتشغيل وصيانة ٨٢ مركبة إضافية للأغراض العامة من المركبات ذات الدفع الرباعي و ٤ حافلات خفيفة إضافية لازمة للدوريات التي تقوم بها قوات الشرطة المدنية الإضافية، ولنقل الأفراد المدنيين وأفراد الشرطة الإضافيين.

٥ - وأضافت أن احتياجات التعيين المؤقت تشمل ٦٥ وظيفة مؤقتة إضافية من أجل ١٧ موظفا دوليا و ٣٠ موظفا وطنيا أُدرجت في الميزانية في إطار بند المساعدة المؤقتة العامة، علاوة على ١٨ من متطوعي الأمم المتحدة. وحُددت الإجراءات التي يتعين على الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل البعثة في الفقرة ٢٣ من تقرير الميزانية.

٦ - **السيد ساها** (الرئيس بالنيابة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، عارضا تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/60/386)، إن الميزانية المنقحة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي يتعين قراءتها بالاقتران مع تقرير الأمين العام عن التقديرات الأولية للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (A/59/745). وفي تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة عن التقديرات الأولية (A/59/736/Add.13)، وجهت اللجنة الاستشارية الاهتمام إلى عدد من الأمور التي تشغلها فيما يتعلق بالميزنة على أساس النتائج، والهيكل التنظيمي والوظيفي والتكاليف التشغيلية. وقد أيدت الجمعية

العامة توصيات اللجنة الاستشارية. بيد أن الميزانية المنقحة الحالية لا تعكس أي إجراءات اتُخذت بشأن أي من الشواغل التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية التي كانت قد تلقت تأكيدا بأن هذه الشواغل ستُعالج عند تقديم الميزانية المقبلة للبعثة. ولو أن الإدارة استطاعت تنفيذ التدابير التي دعت إليها الجمعية العامة تنفيذا تاما، لأمكن تخفيض التقديرات المنقحة للاحتياجات.

٧ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض للميزانية المنقحة مجموعه ٢,٣ مليون دولار للأسباب المذكورة في الفقرات ١٨ و ٢١ و ٢٢ من تقريرها، وهي أسباب لها وجاهتها من وجهة نظر موضوعية. ولما كانت الميزانية المنقحة الإجمالية التي توصي بها اللجنة الاستشارية تتجاوز مبلغ ٥١٦ مليون دولار، ومع الأخذ في الحسبان نمط إنفاق البعثة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، فلن يصعب على البعثة إجراء هذه التخفيضات، لا سيما بالنظر إلى المرونة التي يتمتع بها الأمين العام فيما يتصل بإدارة الميزانية كبند إنفاق واحد.

٨ - **السيد هورنر** (المملكة المتحدة): قال، متكلما باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين (بلغاريا ورومانيا)، والبلدين المرشحين للعضوية (تركيا وكرواتيا)، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها للعضوية (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود)، إضافة إلى أوكرانيا وأيسلندا وجمهورية مولدوفا، إن الاتحاد الأوروبي يؤيد الوجود المتزايد للأمم المتحدة في هايتي وفقا لما أذن به قرار مجلس الأمن ١٦٠٨ (٢٠٠٥) وذلك نظرا لهشاشة الموقف في هايتي واقتراب موعد إجراء الانتخابات. وفي هذا السياق، يلاحظ الاتحاد الأوروبي أن أغلب الموارد الإضافية المطلوبة هي نتيجة مباشرة للزيادة المؤقتة في عدد الأفراد العسكريين. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أيضا أن الميزانية المنقحة تضم طلبات للمزيد من الموظفين المدنيين، وهو يشاطر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية آراءها وشواغلها التي أعربت عنها في هذا الصدد. فعدم التنفيذ البادي للتوصيات التي سبق الموافقة عليها وما يصاحبه من معدل شواغر مرتفع نسبيا يثير تساؤلا عما إذا كانت البعثة قد أجرت بالفعل تقييما دقيقا لاحتياجاتها من الموظفين قبل تقديمها طلبا آخر لتعيين موظفين مدنيين إضافيين.

٩ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي، إذ يأخذ في الحسبان على النحو الواجب الحالة على أرض الواقع، يتوقع أن تشهد فترة ما بعد الانتخابات انخفاضا تدريجيا في احتياجات البعثة المالية ومن الموظفين. وينتظر الاتحاد أيضا أن تستند ميزانية البعثة للفترة ٢٠٠٦- ٢٠٠٧ إلى مقترحات مبررة تبريرا سليما يسبقها إجراء استعراض شامل للاحتياجات من الموظفين.

١٠ - **السيد توريس ليبوري** (الأرجنتين): قال متكلما باسم فريق ريو، إن مسألة هايتي هي المسألة الوحيدة المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن التي تخص أمريكا اللاتينية؛ ولذلك، فإن أعضاء فريق ريو يعطون النظر فيها اهتماما كبيرا. والسلام وإعادة بناء الاقتصاد والدولة والمجتمع هما تحديان يواجههما أبناء هايتي الذين لابد أن يُمنحوا الفرصة لتحديد مستقبلهم السياسي معتمدين على أنفسهم وبما يتفق مع الإرادة الشعبية. ويأمل فريق ريو أن يتمكن من الإسهام في تنمية هايتي وتحقيق الاستقرار والعدالة الاجتماعية فيها. ويوجه الفريق الثناء إلى منظمة الدول الأمريكية لما تقدمه من مساعدة تقنية في مرحلة تسجيل الناخبين، وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للعمل الذي يقوم به فريقه الاستشاري المخصص لهايتي.

١١ - واسترسل قائلا إن إحراز تقدم في مجال التنمية الاقتصادية يكتسب أهمية جوهرية من أجل تهيئة بيئة مستقرة

وإجراء حوار سياسي في هايتي، وإن إجراء انتخابات عادلة تتسم بالشفافية والمصداقية والشمولية لإعطاء البلاد حكومة تتمتع بالشرعية اللازمة لتناول الطلبات الملحة للمجتمع الهايتي، هو أمر ذو أولوية قصوى. وانطلاقا من هذه الروح، ستشارك البلدان الأعضاء في فريق ريو مشاركة نشطة في المفاوضات غير الرسمية للجنة الخامسة بشأن الميزانية المنقحة للبعثة للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

١٢ - **السيدة بيثيل** (جزر البهاما): قالت، متكلمة باسم الجماعة الكاريبية، أن هايتي لها أهمية كبرى بالنسبة لمنطقة البحر الكاريبي. فالظروف المحيطة باقتصاد هايتي وبسياساتها الوطنية تعرض المنطقة لضغوط متزايدة نتيجة لمخاطر عدم الاستقرار ؛ ولذلك، يتعين على كافة بلدان المنطقة، والأمم المتحدة بذل أقصى ما يمكن للمساعدة في إيجاد حل للحالة في هايتي من أجل استعادة السلام والأمن وتعزيز العملية الدستورية في هذا البلد.

١٣ - واسترسلت قائلة إن هايتي تمر بمنعطف حرج، ورغم أن مسؤولية إحراز هذا البلد تقدما تقع في المقام الأول على عاتق قيادته وشعبه، فإن المساعدة المستدامة التي يقدمها المجتمع الدولي عن طريق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تعد أمرا لا غنى عنه لتحقيق هذا التقدم. وبناء على ذلك، فإن الجماعة الكاريبية ترحب بقرار مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦ والإذن بزيادة موظفيها. واتخاذ هذا القرار اقتضى وضع الميزانية المنقحة التي وردت في الوثيقة A/60/176، والجماعة الكاريبية تؤيد مقترحات الأمين العام في هذا الصدد.

١٤ - **السيد ساردنبرغ** (البرازيل): أثنى على البعثة لتنفيذها الولاية المنوطة بها كما حددها مجلس الأمن. وقال إن للبعثة دور أساسي في إيجاد بيئة آمنة مواتية لجهود إعادة البناء على المدى الطويل. بيد أنه من الواضح أن الحل العسكري الصرف ليس بالمجدي في الأزمة التي تعاني منها هايتي، ويعد التصدي للأسباب الجذرية للصراعات الدائرة في هذا البلد أمرا ذا أهمية قصوى. فثمة حاجة إلى تدابير كافية لتعزيز التقدم المحرز نحو إيجاد بيئة آمنة، وتشجيع إقامة الحوار بين العناصر السياسية الفاعلة وإعادة البناء الاجتماعي والمؤسسي والاقتصادي.

١٥ - وأضاف قائلا إنه بالرغم من التحسن الكبير للظروف الأمنية في هايتي، فلا ينبغي التقليل من شأن التهديد الذي تشكله بعض الجماعات المسلحة غير المشروعة في العديد من أحياء العاصمة. والنجاح الذي أحرزته قوات البعثة حتى الآن في هايتي يجب أن يرتبط بالإجراءات المنفذة دعما للسكان الهايتيين من قاطني المناطق الأكثر فقرا في العاصمة. وعلى أوساط المانحين الدوليين تحمل المسؤولية كاملة وسداد الأموال التي تم التعهد بتقديمها واللازمة من أجل تمويل عملية تعافي هايتي على المدى الطويل ضمن إطار للتعاون جيد التنظيم. وبلده، في حدود إمكانياته، يساعد شعب هايتي، ويشارك في العديد من المشاريع الثنائية في مختلف الميادين مثل الزراعة، وإعادة زراعة الغابات، والصحة، وجمع النفايات، والأمن الغذائي وهي جميعها مجالات ذات أولوية حددتها الحكومة الانتقالية. ومن الضروري الاستجابة إلى إحساس الهايتيين المتزايد بعدم الرضا والإحباط إزاء العملية السياسية، وإعادة الأمل إليهم. ولذلك، يتعين التعجيل بتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمشاريع ذات الأثر السريع للتقليل من وطأة الضغوط الاجتماعية وتعزيز صورة الأمم المتحدة في البلد. ويُذكر أن هذه البرامج والمشاريع تعد أيضا أساسية لكفالة نجاح العملية الانتخابية.

١٦ - واسترسل قائلا إن قدرة البعثة على تنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع ستدعم عندما تبدأ الشركة الهندسية البرازيلية الكائنة في هايتي العمل بكامل طاقتها. وتشمل

مجالات الخبرة المتنوعة لهذه الشركة إنشاء الطرق وبناء الجسور، وحفر الآبار، وغير ذلك من الأعمال الهندسية.

١٧ - وأضاف أنه ينبغي أن يُنظر إلى الانتخابات بوصفها فاتحة لمرحلة جديدة في هايتي، ولذلك فمن الضروري تزويد البعثة بجميع الموارد المالية والمتعلقة بالميزانية التي تحتاج إليها لتنفيذ الولاية التي أوكلت إليها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١٨ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفد بلدها يؤيد البيانات التي أدلى بها ممثلا الأرجنتين وجزر البهاما باسم فريق ريو والجماعة الكاريبية على التوالي، وممثل البرازيل. وهي إذ تلاحظ أن الجمعية العامة اعتمدت ميزانية البعثة للفترة المالية الحالية منذ ٤ أشهر فقط، فإنها تحث اللجنة على التركيز على التنقيحات المقترحة للميزانية بدلا من إعادة تناول مسائل كان قد تم التوصل إلى اتفاق بشأنها. فعملية حفظ السلام تمر بمرحلة حاسمة، لذا يتحتم على الجمعية العامة أن تكفل حصول البعثة على الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ ولايتها بنجاح.

١٩ - وأضافت أنه في ضوء التأخر في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن اللجنة الاستشارية توصي في الفقرة ٢٢ من تقريرها (A/60/386) بتخفيض الميزانية المنقحة للبعثة بمبلغ ١,١ مليون دولار. ويود وفد بلدها الوقوف على تأثير التخفيض المقترح على هذا الجانب الحاسم من ولاية البعثة من عدمه، وعلى التبرير المنطقي لهذه التوصية بالنظر إلى أن الوفورات من هذا النوع ترد عادة في سياق تقرير الأداء. وقد أبلغ الأمين العام مؤخرا مجلس الأمن أن الحالة الأمنية في هايتي ستظل غير مستقرة إلا إذا تسنى إحراز تقدم حقيقي في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومع ذلك فثمة عجز في تمويل هذا البرنامج يبلغ ١٥ مليون دولار. وأعربت السيدة لوك عن ثقتها في أنه ستُبذل أقصى الجهود لتوفير التمويل اللازم ولتحسين وسائل دفع الأموال التي جرى التعهد بتقديمها عن طريق إطار التعاون المؤقت. وأخيرا، أشادت بالتضحيات التي قدمها هؤلاء الذين فقدوا حياتهم في خدمة البعثة.

٢٠ - **السيد يانييز** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أكد مجددا التزام حكومته بميثاق الأمم المتحدة، والولايات التشريعية للجمعية العامة والآثار المالية المترتبة عليها. فالموارد المالية تعد أساسية لتمكين البعثة من بالوفاء بالولايات الموكولة إليها بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٤٢(٢٠٠٤) و١٦٠٨(٢٠٠٥). وبالرغم من تحفظات حكومة بلده بشأن أحدث الأزمات السياسية في هايتي، فإن جمهورية فنزويلا البوليفارية ترتبط بروابط صداقة متينة مع شعب هايتي وليس في وسعها تجاهل معاناته. وقد ساهمت بإسهامات نقدية وعينية كبيرة لمساعدة هايتي، وتدرس حاليا إمكانية التوصل إلى اتفاق لبيع النفط بشروط مواتية.

٢١ - وأضاف أنه يأمل أن تسهم البعثة في إحياء المؤسسات الديمقراطية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب هايتي، وأن تواصل العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٢٢ - واسترسل قائلا إن أي مبادرة دولية لحل الأزمة الحالية في هايتي يجب ألا تجور على حق الشعب الهايتي في اتخاذ القرارات بشأن مؤسساته السياسية والاجتماعية والوسائل الكفيلة بتحقيق تنمية من شأنها القضاء على الفقر. ويقع على عاتق المجتمع الدولي واجب هو كفالة شفافية العملية الانتخابية في هايتي واحترام الحاجة إلى أن يتخذ الشعب القرارات بشأن مؤسساته السياسية والاجتماعية.

٢٣ - **السيد كوزاكي** (اليابان): أعرب عن قلقه لأن الميزانية المنقحة للبعثة لم تعالج الملاحظات والتوصيات السابقة للجنة الاستشارية. فتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة، وقرارات

الجمعية العامة بشأن بعثات بعينها والمسائل الشاملة يتعين تنفيذها دون تأخير. وفي هذا الصدد، يود وفد بلده أن يجري إطلاعه على التقدم المحرز في التوصل إلى حل للمشاكل الإدارية في البعثة وفقا لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٧/٥٩ باء.

٢٤ - واسترسل قائلا إن الأمانة العامة ينبغي أن توضح المبرر وراء المقترح القائل بتوظيف ٨٥ مترجما شفويا/تحريريا إضافيا. فهذا يشكل زيادة قدرها ٦٣ في المائة بالمقارنة بزيادات تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة، و ٣ و ١٠ في المائة فقط في أعداد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وفي أعداد الموظفين المدنيين على التوالي. وقد وافق مجلس الأمن في قراره ١٦٠٨ (٢٠٠٥) على زيادة مؤقتة في قوام البعثة خلال فترة إجراء الانتخابات وفترة الانتقال السياسي التالية لها، غير أن الاعتماد الإضافي المتعلق بعدد ٨٥ مترجما شفويا/تحريريا، على سبيل المثال، يستند إلى الاحتياجات طيلة اثني عشر شهرا من الفترة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦. ويرحب وفد بلده بأي إيضاح فيما يتعلق بالأسس التي تقوم عليها مقترحات الميزانية، بما في ذلك الفترة المقررة للزيادة المؤقتة. وأخيرا، يود الوفد التشديد على ضرورة إجراء خفض سريع لقوام البعثة متى تحققت أهداف التوسع الحالي فيها.

٢٥ - **السيدة أودو** (نيجيريا): قالت حيث إن اللجنة انتهت لتوها من النظر في ميزانية البعثة، لذا فبوسعها الاستغناء عن جولة أخرى من التدقيق في المسائل نفسها. وقد قُدمت الميزانية المنقحة استجابة لقرار مجلس الأمن ١٦٠٨ (٢٠٠٥) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية البعثة ووافق على زيادات مؤقتة ملحوظة في أعداد أفرادها من العسكريين ومن أفراد الشرطة المدنية. و على ذلك، يستحق الأمين العام الثناء لعمله على الحفاظ على الموارد الإضافية المطلوبة عند الحد الأدنى. ولعله يكون من المفيد الوقوف على مدى التقدم الذي أحرزته البعثة في تحقيق أهدافها. وأضافت أنها على ثقة من أن هذا التقدم سيبدو جليا في تقرير الأداء. وإذ تلاحظ أن اللجنة الاستشارية أوصت بتخفيض الميزانية المنقحة للبعثة بمبلغ قدره ٢,٣ مليون دولار مستندة جزئيا إلى بلوغ معامل التأخير في نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية مستوى أعلى مما كان متوقعا، فقد سألت عن مدى تأثير هذا التخفيض على أنشطة البعثة، وعن تفسير الأمانة العامة لارتفاع معدل الشواغر في البعثة بالرغم من احتفاظ إدارة عمليات حفظ السلام بقائمة تضم أسماء موظفين مؤهلين يسهل نشرهم.

٢٦ - **السيدة بولارد** (مديرة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): قالت إن الإدارة تأخذ توصيات اللجنة الاستشارية بصيغتها التي اعتمدتها الجمعية العامة مأخذ الجد الشديد. وقد أبدت اللجنة عددا من التوصيات فيما يتعلق بهيكل البعثة. لكن قصر المدة المنقضية منذ اعتماد الجمعية العامة لهذه التوصيات حال دون استعراضها كلها والتأكد من تناولها في الميزانية المنقحة. ومع ذلك، فإن ميزانية البعثة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ستأخذ في الاعتبار التوصيات ذات الصلة بالكامل. وهي تود أن تؤكد للجنة أنه تم إجراء استعراض دقيق لمقترحات البعثة بتعيين موظفين مدنيين إضافيين لتدعيم الزيادة في العناصر العسكرية وعناصر الشرطة المدنية التي أذن بها مجلس الأمن، وأن الطلبات الواردة في الميزانية المنقحة تمثل الحد الأدنى.

٢٧ - وأضافت أنها ستقدم معلومات مستكملة عن حالة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مشاورات غير رسمية. ورغم أن اللجنة الاستشارية أوصت بإجراء تخفيض للميزانية المنقحة للبعثة نظرا لتأخر تنفيذ هذا البرنامج، فإن البعثة إذا أصبحت في وضع يسمح لها بالبدء في التنفيذ في المستقبل القريب، فستقوم الإدارة باستخدام المرونة التي تتمتع بها في إدارة ميزانية البعثة ككل لإعادة توجيه

الموارد لصالح هذا الجانب الهام من ولاية البعثة بحيث تكفل عدم تجاوز النفقات المستوى الذي أذنت به الجمعية العام في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٢٨ - واسترسلت قائلة إنه إذا كان نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية قد شهد بعض التقصير في الأشهر الثلاثة الأولى من الفترة المالية الحالية، فمن دواعي سرورها أن تبلغ اللجنة أن نشر الأفراد قد عاد الآن إلى مساره الصحيح. إضافة إلى ذلك، فقد انخفض معدل الشواغر بالنسبة للموظفين الدوليين من ١٤,٢ في المائة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى ٨,٢ في المائة وذلك مقارنة بالمعدل الوارد في الميزانية والبالغ ١٠ في المائة. وقُدم مقترح توظيف مترجمين شفويين/تحريريين إضافيين استجابة للطلبات المتكررة من جانب العناصر العسكرية وعناصر الشرطة على حد سواء الذين تفرض عليهم طبيعة عملياتهم تفاعلا متواترا ومطولا مع السكان المدنيين الذين يتكلم أغلبهم الكريول.

٢٩ - وأسهبت قائلة إنه فيما يتعلق بالأساس الذي تستند إليه مقترحات الميزانية، جرت العادة، حين يأذن مجلس الأمن بزيادة في قوام بعثة ما، أن يجري رصد الاعتمادات المخصصة للبعثة بناء على احتياجاتها للمدة المتبقية من الفترة المالية. وقامت الإدارة تبعا لذلك بإدراج الاعتمادات اللازمة في الميزانية للإبقاء على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وبانقضاء مدة الولاية في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦، سيتبين بناء على قرار مجلس الأمن ما إذا كانت هناك حاجة إلى الرصيد من الموارد. وفي هذا الصدد، لاحظت مديرة الشعبة أن المجلس طلب إلى الأمين العام في قراره ١٦٠٨(٢٠٠٥) أن يصوغ في الوقت المناسب استراتيجية للخفض التدريجي لقوام قوات البعثة في فترة ما بعد الانتخابات وذلك تبعا لما تمليه الحالة على أرض الواقع. وأضافت أنها ستجيب على النقاط الأخرى المطروحة في مشاورات غير رسمية.

٣٠ - **السيد ساها** (الرئيس بالنيابة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن التخفيض الذي أوصت به اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٢ من تقريرها (A/60/386) يعد تعديلا فنيا. ومع أخذ نمط إنفاق البعثة في الأشهر الثلاث الأولى من الفترة المالية الحالية في الحسبان، فلن يصعب عليها استيعاب هذا التخفيض، لاسيما وأن الأمين العام يتمتع بالمرونة في إدارته لميزانية البعثة ككل. وأضاف أنه سيعطي المزيد من التوضيحات بشأن هذه المسألة في مشاورات غير رسمية.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع) (A/60/34)

٣١ - **السيدة شاه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة تدرك التزاماتها كبلد مضيف للأمم المتحدة. وتُبذل أقصى الجهود لضمان إصدار تأشيرات الدخول في الوقت المناسب لمسؤولي الأمم المتحدة الذين يتوجهون إلى الولايات المتحدة في مهام رسمية. وفي ضوء الشواغل الأمنية المتزايدة التي أعقبت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية، فإن حكومة بلدها تحث جميع المتقدمين للحصول على تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة على التبكير بتقديم طلباتهم قدر المستطاع وذلك حتى لا يتأخر موعد سفرهم. ويتعين السماح بمرور فترة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ يوم عمل تقريبا لتجهيز طلباتهم.

٣٢ - **السيد بيرتي أوليفا** (كوبا): قال إن وفد بلده يود أن يحصل، في مشاورات غير رسمية، على المزيد من المعلومات عن الحالة فيما يتعلق بإصدار تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة في ضوء التدابير الأمنية الجديدة القائمة. وأعرب عن أمله في ألا تعوق البلدان المضيفة عمل وحدة التفتيش المشتركة.

٣٣ - **السيد التل** (الأردن): قال إن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على الرقابة في الأمم المتحدة، فهي تعمل على ضمان استخدام موارد المنظمة القيمة بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية والشفافية. والوفد يرحب بتقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/60/34) وبالتقدم الذي أحرزته الوحدة منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩. وإصلاح الوحدة يعد عملية مستمرة. وعلى ذلك، فبينما يرحب وفد بلده باعتماد منهجية موحدة لإجراء عملية التقييم الإداري، وبتعزيز الإدارة القائمة على أساس النتائج في الأمم المتحدة واستخدام المقاييس، فإنه يرى ضرورة إيلاء المزيد من التركيز لآليات المتابعة. ويتعين على الوحدة، في جملة أمور أخرى، أن تكفل توافر معلومات وافية عن الجهود المبذولة لتنفيذ توصياتها. ومن شأن إدخال مؤشرات النجاح الكمية والنوعية أن يمكن اللجنة من أن تقيِّم، على نحو محايد، أثر التوصيات التي تبديها وحدة التفتيش المشتركة ومدى عمق التحليلات والتقييمات الإدارية التي تقوم بها. وينبغي تزويد أعضاء الوحدة بالتدريب اللازم لصقل مهاراتهم وتعزيز نوعية عملهم. فالتعلم المستمر لا بد أن يكون بحق جزءا من ثقافة وحدة التفتيش المشتركة.

٣٤ - وأضاف أن وفد بلده ينظر إلى الهيئات المكونة للآلية الثلاثية للرقابة وهي: مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة، بوصفها هيئات تكمل بعضها بعضا. وثمة حاجة إلى التنسيق وإقامة التآزر بين هذه الهيئات الثلاث للوصول بفاعلية هذه الآلية عموما إلى أقصى مستوى ولتعزيز مبدأ المساءلة. إضافة إلى ذلك، لابد أن يكون بينها حوار متواصل وليس اتصالات عرضية وذلك لتحاشي ازدواج العمل وتبادل الخبرات.

٣٥ - **السيد غوريتا** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): شكر الوفود على البيانات التي أدلت بها. وأضاف أنه سيظل رهن إشارتها خلال المفاوضات غير الرسمية التي ستُجرى بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لتقديم المزيد من التوضيحات أو البيانات الإضافية حسب الاقتضاء.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.